المسائل النحوية
في شرح السيوطي لسنن النسائي

إعداد
م.م. محمود عبد اللطيف فواز
جامعة الانبار – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد: تعد السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، بعد القرآن الكريم، غير أنَّ الأمر في اللغة مختلف فيه، فعلماء اللغة اتخذوها مصدراً من مصادر الاستشهاد عند جمعهم للغة العربية مع القرآن الكريم والشعر العربي، فلا خلاف عندهم في ذلك، أما علماء النحو فاقتصروا في تثبيت القواعد النحوية على الشواهد من القرآن الكريم، والشعر العربي الذي حددوه بالعصور الثلاثة الأولى، والتي تسمى عصور الاحتجاج، ولم يستشهدوا بالحديث النبوي، وعللوا ذلك بأن الحديث النبوي كان أغلب رواته من الأعاجم فضلاً عن أن قسماً كبيراً منه كان يروى بالمعنى، حسب قول النحاة الذين منعوا الاحتجاج به.

وذهب فريق آخر من النحاة إلى جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي منهم ابن مالك وأبو حيان، واثبتوا ذلك في أغلب مؤلفاتهم لما يحمله الحديث النبوي من مسائل نحوية كثيرة .

ومن هنا كانت في نفسي رغبة في دراسة الحديث النبوي، لإكمال ما درسته سابقاً في القرآن الكريم، إضافة إلى ما يحمله الحديث النبوي من مسائل مهمة في النحو العربي .

فقمت بدراسة أحد الشروح لكتب الحديث النبوي، لبيان مسائله النحوية وكان هذا الشرح هو(شرح سنن النسائي) الذي قام بشرحه الإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة٩١١ هـ، وكانت دراستي لهذا الكتاب مختصة في البحث عن المسائل النحوية فقط، من دون التطرق إلى حياة هذين العالمين الجليلين، لضيق البحث من جهة و للاتساع في تفصيل المسائل النحوية من جهة اخرى، فاخترت المسائل النحوية المشكلة وتوسعت في بيانها، لهذا قُسِّمَ البحث إلى أربعة مباحث تتقدمها هذه المقدمة وختمتها بقائمة المصادر والمراجع المستعملة في البحث.

المبحث الأول: تضمن مسائل في الجملة الاسمية و نواسخها، وقد قسمته إلى مطلبين اثنين:

المطلب الأول:ذكرت فيه مسائل تتعلق بالجملة الاسمية من المبتدأ والخبر والتطابق بينهما من حيث التذكير والتأنيث، ثم ذكرت بعدها مسائل في حذف المبتدأ والخبر وذكرهما .

المطلب الثاني: تكلمت فيه على نواسخ الجملة الاسمية، وتمثل ذلك في المسائل المشكلة،

فاخترت مسألة في (إنّ و أخواتها) و اخرى في(كان وأخواتها) وما يتعلق من ذكر اسميهما وخبريهما وحذفهما، فضلاً عن مسألة في اسم لا النافية للجنس .

أما المبحث الثاني: فقسمته إلى مسائل تتعلق بالجملة الفعلية من فعل وفاعل ومفعول به، فتكلمت على مسألة في الفاعل كانت محل خلاف بين النحويين لورود لغة تجعل من ضمير الرفع المتصل بالفعل في حالة التثنية والجمع إضافة إلى المؤنث علامة دالة عليها، لا علامة إعراب، واشتهرت هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث) عند النحاة، وعند ابن مالك بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) .

ثم انتقلت بعد هذا إلى مسائل تتعلق بالفعل، من حيث لزومه وتعديه إضافة إلى تضمنه معنى فعل آخر واستمراريته ومضيه أيضاً ؛ وختمت هذا المبحث بمسألة عن المفعول به، لأنه متعلق بالفعل من ناحية توجيهه.

إما المبحث الثالث: فتكلمت فيه على مسائل تتعلق بالتوسعات النحوية، فذكرت مجموعة منها تخص المنصوبات من استثناء وحال وتمييز، إضافة إلى مسألة في أسلوب الإغراء، واخترت هذا العنوان لها ؛ لأن هذه الموضوعات يكون إعرابها بحسب ما تتعلق به في المعنى المقدر لها .

واما المبحث الرابع: فجعلته خاصاً بحروف المعاني، سواء أكانت حروف جر أم غيرها، ولكن أكثرت فيه من حروف الجر، لما فيها من تعلق في المعنى أيضاً بما قبلها، لأن بيان معانيها يكون حسب المعنى المقدر لها أيضاً.

ثم ختمت البحث بقائمة من المصادر والمراجع التي استعملتها في هذا البحث .

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يوفقنا لما فيه خدمة كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم، فإن كان من صواب فمن الله، وإن كان من خطأ أو زلل اسأل الله أن يغفره لي .

والله ولي التوفيق...

الباحث

المبحث الأول

مسائل الجملة الاسمية و نواسخها

تكلم السيوطي عند شرحه لسنن النسائي على الجملة الاسمية و نواسخها، عندما قام بتوجيه الكثير من الأحاديث النبوية توجيهاً نحوياً، فظهرت مجموعة من المسائل التي تخص هذه الموضوعات، لهذا قمت بتقسيم مسائل هذا المبحث إلى مطلبين اثنين:

تضمن الأول الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر ومسائل تتعلق بحذفهما وذكرهما، فضلاً عن مسألة تتعلق بالمطابقة بين المبتدأ والخبر من حيث التذكير والتأنيث .

و الآخر: ذكرت فيه نواسخ الجملة الاسمية وهي (كان وأخواتها) و(إنّ وأخواتها)، واسميهما وخبريهما من ذكر وحذف، اضافة إلى مسألة تتعلق بموضوع (لا) النافية للجنس.وهذه المسائل مفصلة كما يأتي:

المطلب الأول

مسائل الجملة الاسمية

توزعت مسائل الجملة الاسمية في هذا المطلب بين المطابقة بين المبتدأ وخبره من حيث التذكير والتأنيث اضافة إلى الذكر والحذف بينهما، كما مبينة في الشواهد الآتية:

١- المطابقة بين المذكر والمؤنث من حيث التذكير والتأنيث:-

الحديث (إنّ هذا المال خَضِرة حلوة...)[١]

قال السيوطي[٢]:((إن (هذا) اسم (إنّ) وهو المبتدأ أصلاً، و(خضرة) خبرها، فجاء اسمها مذكراً وخبرها مؤنثاً)).

يتضح لنا من هذا الحديث النبوي، أن الإشكال فيه هو عدم المطابقة بين المبتدأ المذكر والخبر المؤنث، فعندما وجه السيوطي هذا الحديث نقل قول الخطابي: بأن((تأنيث الخبر تنبيه على أنّ المبتدأ مؤنث، والتقدير: إنّ صورة هذا المال حسنة المنظر مؤنقة تعجب الناظر، فلذلك أنث اللفظين))[٣] .

وقال التميمي[٤]: والتأنيث فيهما باعتبار المعنى، وهو ما يشتمل عليه المال من أنواع زهرات الدنيا .

وذكر ابن بطال[٥]: انه لم يأتِ خضرة على الصفة، وإنما أتى على سبيل التنبيه، كأنه قال: هذا المال كالبقلة الخضرة، وتقول: إنّ هذا السجود حسنة، كأنك تقول: هو خصلة حسنة .

وأضاف الكرماني[٦] له وجهاً رابعاً وهو: ان تكون التاء للمبالغة نحو: رجل راوية، وعلاّمة.

٢- خبر المبتدأ المحذوف:

الحديث (أَسرِعوا بالجنازة إلى قبرها فإن تَكُ صالحة فخيرٌ تقدمونَها إليها)[٧]

ذكر السيوطي في توجيه كلمة (خير) الواردة في الحديث النبوي، بأنها خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو خير، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فلها، أو فهناك خير[٨] .

وذهب العيني[٩] في شرحه لصحيح البخاري إلى هذا فقال: إنّ (خير) مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: فهو خير، والتقدير: وخير تقدمونها إليها يوم القيامة، أو هو مبتدأ، أي: فثمة خير تقدمون الجنازة إليه، يعني: حاله في القبر حسن طيب، فأسرعوا بها حتى تصل إلى تلك الحالة قريباً .

وقوله (إليه) الضمير فيه يرجع إلى الخير باعتبار الثواب، وأشار ابن مالك[١٠] إلى هذا فقال: رُويَ تقدمونه إليها، أي: تقدمون الميت إليها، أي: إلى الخير، وأنث الضمير على تأويل الخير والرحمة، أو الحسنى، لأن المذكر يجوز تأنيثه إذا أُوِّل بمؤنث كتأويل (الخير) الذي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى كقوله تعالى ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (الأنعام١٦٠) فأنث عدد الأمثال وهي مذكرة لتأويلها بحسنات ؛ وتبعه إلى هذا المعنى صاحب كتاب عون المعبود[١١].

٣- الظرف خبر للمبتدأ:

الحديث (فقال هذا مكان عُمرَتِكِ)[١٢]

قال الزركشي: ((رفع (مكان) على الخبر، أي: حوض عمرتك التي تركتها لأجل حيضتك، ويجوز النصب على الظرف))[١٣]

وقال بعضهم: لا يجوز غيره، والعامل محذوف، تقديره: هذه كائنة مكان عمرتك أو مجعولة مكانها[١٤].

ورجَّح القاضي عياض: الرفع لأنه لم يُرد به الظرف والمكان، وإنما أراد به عوض عمرتها الفائتة قضاء عنها، ورجح السهيلي النصب على الظرف لأن العمرة ليست بمكان العمرة الأولى، ولكن ان جعلت المكان بمعنى العوض والبدل مجازاً، أي: هذه عمرتك، فجاز فيه الرفع على النصب[١٥].

وأشار النحويون إلى هذا عندما تكلموا على شبه الجملة، الظرف والجار والمجرور، فذكروا أن تكون شبه الجملة هذه تامة، والمقصود بالتامة هو أن يقدر لها محذوف، ويقدرون هذا المحذوف دائماً بـ (كائناً) أو (استقر)، وحجتهم في ذلك هو جعل هذا المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً لا جملة[١٦]، ولم يرَ ابن هشام ضرورة التقدير هنا، وعد شبه الجملة خبراً مباشراً[١٧].

٤- المصدر خبر للمبتدأ المضمر:

الحديث (سُبّوحٌ قُدّوسٌ ربَّ الملائكة والروح)[١٨]

ذكر القرطبي: أنّ (سبّوح قدّوس) مرفوعان على خبر المبتدأ المضمر، وتقديره: هو، و قيل بالنصب على إضمار فعل، أي: أعظم أو اذكر أو أعبد رب الملائكة والروح[١٩]. و ذكر سيبويه في كتابه[٢٠]: إن (سبّوحاً قدّوساً رب الملائكة والروح) ليس بمنزلة سبحان الله، لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله: اذكر سبّوحاً، كما تقول: أهل ذاك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو ذم، كأنك قلت: ذكرت أهلَ ذاك، لأنه حيث جرى ذكر الرجل في منطقة، صار عنده بمنزلة قوله: اذكر فلاناً، أو ذكرت فلاناً، كما انه حين انشد ثم قال: صادقاً، صار الإنشاد عنده بمنزلة قال، قال: صادقاً، وأهل ذاك فحمله على الفعل متابعاً للقائل والذاكر .

فكذلك (سبّوحاً قدّوساً)، كأن نفسه صارت بمنزلة الرجل الذاكر والمنشد حين خطر على باله الذكر، ثم قال: سبوحاً قدوساً، أي: ذكرت سبوحاً و متابعاً لها فيما ذكرت، وخطر على بالها ؛ واختزلوا الفعل ؛ لأن هذا الكلام صار عندهم بدلاً من (سبحت)، كما كان مرحباً بدلاً من رُحِبَت بلادك وأُهِلَت .

ومن العرب من يرفع فيقول: (سبّوحٌ قدّوسٌ رب الملائكة والروح)، كما قال: أهلُ ذاك وصادقٌ والله .

وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً .

بينما قال السيوطي في كتابه (الهمع): واما (سبّوح وقدّوس) فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على إضمار مذكورك، فليسا بمصدرين؛ وبالنصب على إضمار ذكرت سبوحاً قدوساً، أي: أهل ذلك، فأختلف على هذا الفعل الناصب، فيكون واجب الإضمار لا جائزاً، فقال: الشلوبين وجماعة بالأول وآخرون بالثاني[٢١].

المطلب الثاني

نواسخ الجملة الاسمية

١ –اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوف:

الحديث (إنَّ من أَشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)[٢٢]

ذكر السيوطي في شرحه لسنن النسائي جملة من المسائل النحوية المشكلة في موضوع نواسخ الجملة الاسمية، منها مسألة اسم (إنَّ) الذي يأتي ضمير الشأن محذوف، في الحديث النبوي المذكور آنفاً فقال فيه: ((اسم (إنّ) ضمير الشأن مقدر فيه، (المصورون) مبتدأ و(من الناس) خبره، والجملة الاسمية في موضع رفع خبره ...)) ثم ذكر إلى هذا رواية الإمام أحمد أيضاً، بأن (المصورين) بالنصب ؛ وهو على هذه الرواية اسم (إنّ) ...[٢٣]

بينما ذكر ابن حجر[٢٤] انه وقع عند مسلم عن طريق معاوية عن الأعمش (ان من أشد الناس)،

واختلفت النسخة، ففي بعضها (المصورين) وهي للأكثر، وفي بعضها (المصورون)، وهي لأحمد عن أبي معاوية أيضاً، وقد وُجِّهَت هنا بأن (من) زائدة، واسم (إن) هو(اشد)، لكن ابن مالك[٢٥] ذكر عند توجيهه هذا الحديث: ان اسم (إنّ) هو ضمير الشأن محذوف، والتقدير: إنه من أشد الناس .

وبين النحاة ذلك بقولهم: انه يجوز حذف الاسم إذا فُهِمَ معناه، ولا يخص ذلك الشعر فقط، ولكن وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم: إنَّ زيدٌ بك مأخوذ، حكاه سيبويه عن الخليل مريداً به: إنَّه بك زيدٌ مأخوذ عليه[٢٦]، وعليه قوله ﷺ (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)، هكذا رواه الثقات بالرفع.

وحمله الكسائي على زيادة معنى (من)، وجعل (أشد الناس) اسماً، و(المصورون) خبراً، والصحيح ان الاسم ضمير الشأن، و حذف كما حذف في: إنَّ زيدٌ بك مأخوذٌ، لأن زيادة (من) مع (إنَّ) غير معروفة[٢٧].

و حكى الأخفش: إنَّ بك مأخوذ أخواك، تقديره: إنك بك مأخوذ أخواك، فحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجعل (مأخوذ) خبراً مرتفعاً به (أخواك)، كما كان يرتفع بـ (يؤخذ)، ولا يجوز ان يكون التقدير: إنَّ بك مأخوذ أخواك، لأن الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمر في أنها لا تسد مسد الجملة، ولا يكون ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرحاً بجزأيها[٢٨].

ومن حذف الاسم في الشعر، قول الشاعر[٢٩]:

فلو كنت ضبيًّاً عرفت قرابتي ولكن زنجيٌ عظيم المشَافِر

رواه سيبويه برفع زنجي ونصبه، وجعل تقديره في الرفع: ولكنك زنجيٌ، وتقديره في النصب: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي .

ومن حذف الاسم أيضاً، قول الشاعر[٣٠]:

فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خلَّيت ناعمَي بال

فيحتمل هنا أن يكون تقديره: فليتك، ويحتمل أن يكون تقديره: فليته .

وكذا قول الآخر[٣١]:

فلا تخذل المولى وإن كان ظالماً فإنّ به تُثأى الأمور وترأبُ

فيكون تقديره: فإنه به تثأى الأمور، والهاء عائدة إما للمولى، وإما ضمير الشأن .

وذكر سيبويه: إنّ أباك رأيت، وأن أفضلهم لقيت، ثم قال فأفضلهم تنصب بـ (لقيت)، وهو قول الخليل وهو في هذا ضعيف، لأنه يريد: إنّه أباك رأيت، فترك الهاء، وهذا تصريح بالجواز من دون ضرورة[٣٢].

٢ – خبر(يكون) مضمر:

الحديث (لا يَتَمنينَ أَحدكم الموت إما مُحسِناً فَلَعلَّهُ يَزدَادُ خيراً وإما مُسيئاً أن يستَعتِب عن الإساءة

ويَطلِب)[٣٣]

نقل السيوطي[٣٤] في هذا الحديث النبوي الشريف، في توجيه (محسناً)و(مسيئاً)، قول ابن مالك، فقال: قال ابن مالك[٣٥]: ((أَما (محسناً) و (مسيئاً) خبر يكون مضمرة)) .

وأضاف ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح، فقال:((إما (محسناً) وإما (مسيئاً)، أصله إما ان يكون محسناً، وإما أن يكون مسيئاً، فحذف يكون مع اسمها مرتين وأبقى الخبر ؛ وأكثر ما يكون ذلك بعد (إن) و(لو)، كقول الشاعر[٣٦]:

أنطِق بحقٍّ وإن مستخرجاً أحناً فإنَّ ذا الحقِّ غلابٌ وإن غُلِبَا

وكقول الآخر[٣٧]:

عَلِمتُكَ مَنَّاناً فَلستَ بآملٍ نَداكَ ولو غرثانَ ظمآن عاريا)).

وأورد العيني رواية أخرى، بأنه يروى إما محسنٌ، على تقدير: إما هو محسن، وقوله إما هو مسيئٌ فعلى الوجهين المذكورين ؛ وذكر في موضع آخر رواية أحمد عن عبد الرزاق بالرفع فيهما وهو الأصل ؛ ويحتمل أن يكون الحذف من بعض الرواة ؛ وقد بين رسول الله ﷺ ما للمحسن والمسيء في أن لا يتمنى الموت، وذلك لازدياد المحسن في الخير، ورجوع المسيء عن الشر، وهذا نظر من الله تعالى للعبد وإحساناً منه إليه، خير من تمنيه الموت[٣٨].

٣- اسم (لا) النافية للجنس مرفوعاً:

الحديث (لا وتران في ليلة ...)[٣٩]

قال السيوطي[٤٠]: ((وهو على لغة بلحارث الذين يجرون المثنى بالألف في كل حال، وكان القياس عندهم على لغة غيرهم (لا وترين))) .

والمثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، نحو: قال رجلان، ورأيت رجلين، ومررت برجلين، ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة عزيت لـ (كنانة) و (بني الحارث بن كعب) و (بني الغبر) و (بني الحجيم) و (بطون من ربيعة) و (بكر بن وائل) و (خثعم) و (زبيد) و (عُذرة)، وخُرِّجَ عليها قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(طه ٦٣).

هذه اللغة أنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة[٤١].

وصاحب كتاب بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني[٤٢] فسَّر ذلك بقوله: أي: لا يجتمع وتران في ليلة، أو لا يجوز وتران في ليلة، بمعنى لا ينبغي لكم أن تجمعوها، وليست (لا) نافية للجنس، وإلا

لكان (لا وترين) بالياء لأن الاسم بعد (لا) النافية للجنس، يبنى على ما ينصب به، ونصب التثنية بالياء التحتية كما ذكرنا آنفاً، إلا أن يكون هاهنا حكاية، فيكون الرفع للحكاية .

المبحث الثاني

مسائل تتعلق بالجملة الفعلية

والفاعل والمفعول به

توزعت أنماط الجملة الفعلية في هذا المبحث بين الفعل من حيث تعديه ولزومه، إضافة إلى تضمنه معنى فعل آخر، واستمراريته ومضيه، إضافة إلى مسألة في الفاعل، وأخرى في المفعول به ؛ لهذا قسمت الموضوعات على وفق التفرعات المذكورة آنفاً، وكما يأتي:

المطلب الأول

مسائل تتعلق بالفاعل والمفعول به

١- الفاعل على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة):

الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[٤٣]

قال السيوطي[٤٤]: ((أي: تأتي طائفة عقب طائفة، ثم فإذا الأولى عقب الثانية ... و (الواو) في (يتعاقبون) علامة الفاعل المذكور على صيغة الجمع على لغة (أكلوني البراغيث) ؛ جزم به جماعة من الشراح، ووافقهم ابن مالك، والرضي، وتعقبه أبو حيان ...)) .

بين ابن مالك توضيح هذه المسألة في كتابه شواهد التوضيح وفصل القول فيها، فقال: إنَّ اللغة المشهورة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع، عند تقديمه على ما هو مستند إليه، استغناءً بما في المسند إليه من العلامات، نحو: حضر أخواك، وانطلق عبيدك، وتبعهم إماؤك ؛ والسبب في هذا الاستعمال أنَّ الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية و لا جمع، فإذا قصدت تثنيته وجمعه، والفعل مجرد لم يُعلَم القصد ؛ فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية و الجمع بعلامتيهما، وجرده عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه، ليُريَ الباب على سنن واحد. وعلى هذه اللغة قول من روى (وكُنَّ نساء المؤمنات يَشهَدنَ مع رسول الله ﷺالفجر)، وقول أنس ﷺ (فَكُنَّ أُمهاتي يَحثنَني)، وقوله ﷺ (يتعاقبون فيكم ملائكة ...)[٤٥].

فيما ذهب القاضي عياض إلى أنَّ هذا حجة لمن صحح إظهار الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم ؛ وحكموا فيها قول من قال من العرب وهم (بنو الحارث): (أكلوني البراغيث) ؛ وعليه حمل قوله تعالى﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ (الأنبياء:٣)، وأكثر النحاة يأبون هذا وهو مذهب سيبويه،

ويتأولون هذا ومثله، ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير ولا يرفعونه بالفعل ؛ كأنّه قال: لما أسرُّوا النجوى، قال: من هم ؟ قال: الذين ظلموا[٤٦].

وقد ردَّ هذا القول القرطبي بقوله: وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردها إلى البدل ؛ وهو تكلف مستغني عنه، فإنَّ تلك لغة مشهورة، ولها وجه من القياس واضح[٤٧].

وأضاف السندي في شرحه لسنن النسائي: أنَّ (الواو) في (يتعاقبون) مبهم، والتقدير: بينه ملائكة بالليل أو قوله: (ملائكة) مبتدأ، خبره (يتعاقبون فيكم) تقدم عليه لفظاً، وهو المشهور في مثله ؛ وردَّ بأنَّ في هذا الحديث وقع اختصاراً من الرواة، والأصل (لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) كما رواه البزار[٤٨].

ووافقه في هذا الرد السهيلي، وجماعة من النحويين[٤٩].

لهذا سمَّى ابن مالك هذه اللغة في تصانيفه: لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)، وتبعه الرضي على ذلك ؛ بعد أن كان النحاة يسمونها: لغة (أكلوني البراغيث)[٥٠].

٢- النصب على المفعول به:

الحديث: (الذي تَفوتَهُ صلاة العصر فَكَأَنَّما وَتَرَ أَهلَهُ وَمَالَهُ ...)[٥١]

ذكر السيوطي في توجيه كلمتي (أهلَهُ) و (مالَهُ) قول الإمام النووي، إذ قال: رُوِيَ بنصب اللامين ورفعهما، والنصب هو الصحيح، الذي عليه الجمهور، على أنَّهُ مفعول ثاني ؛ ومن رفع فعلى ما لم يُسَمَّ فاعله، ومعناه: أنزع منه أهله وماله، وهذا تفسير مالك بن أنس[٥٢].

وأما على رواية النصب، قال الخطابي وغيره: معناه: نقص هو أهله وماله وسلبهم، وبقي بلا أهل ولا مال ...[٥٣].

وذكر ابن الأثير في النهاية: أنَّه من نصب جعله مفعولاً ثانياً لـ (وتر) واضمر فيها ما لم يُسَمَّ فاعله، لأنهم المصابون المأخوذون ؛ فمن ردَّ النصب إلى الرجل نصبهما، ومن ردهما إلى الأهل والمال رفعهما[٥٤].

وأضاف الشيخ أكمل الدين إلى ذلك: انه قيل: يجوز أن يكون النصب على التمييز ؛ أي: وُتِرَ من الأهل، نحو: غُبِنَ رأيَهُ، وأُلِمَ نفسَهُ، وعليه قوله تعالى ﴿ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (البقرة: ١٣٠) نُصِبَ على وجه[٥٥].

وقال بعضهم: إنَّهُ منصوب على نزع الخافض، أي: وُتِرَ في أهلِهِ، ومالِهِ، فلما حذف الخافض انتصب[٥٦].

المطلب الثاني

مسائل تتعلق بالفعل

تكلمت في هذا المطلب عن المسائل المتعلقة بالفعل من حيث تعديه ولزومه، وتضمنه معنى فعل آخر فيتعدى به، سواء أكان بنفسه أم بحرف الفعل الذي تضمنه، إضافة إلى استمراريته أو مضيه ؛ وفيما يأتي بيان ذلك:

١ – الفعل يستعمل لازماً ومتعدياً:

الحديث (وَلِيَرجِع قائمكم ...)[٥٧]

أشار السيوطي في توجيه الفعل (رجع)، إلى أنَّهُ يكون بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هكذا لازماً ومتعدياً، في الحديث المروي عن النبي ﷺ، المذكور آنفاً ؛ فتقول: رجع زيد، ورجعت زيداً[٥٨].

قال الحافظ ابن حجر: ومن رواه بالضم والتثقيل فقد أخطأ[٥٩].

والمعنى في هذا: المجتهد إلى راحلته ليقوم إلى صلاة الصبح، أو يكون له نية في الصيام فيتسحر[٦٠].

ويعد موضوع تعدي الفعل ولزومه من الموضوعات المهمة في النحو العربي التي نبه عليها النحاة القدامى علاوة على المتأخرين منهم في مصنفاتهم ؛ والمقصود بالتعدي: ان يتجاوز الفعل فاعله إلى المفعول به فينصبه، واللزوم: هو لزوم الفعل فاعله ؛ بحيث لا ينصب مفعولاً، ولكن يتعدى إلى ما بعد الفعل بحرف جر، ليتم معنى الجملة[٦١].

لهذا أشار السيوطي فيما سبق، إلى أنَّ هذا الفعل يحتمل أن يكون متعدياً، إضافة إلى كونه لازماً.

٢ –تضمن الفعل معنى فعل آخر:

أ– الحديث (مرَّ على رجل ...)[٦٢]

الحديث (مرَّ على قبرين ...)[٦٣]

ذكر السيوطي: أنَّ الفعل (مرَّ) قد تضمن معنى الفعل (اجتاز)، في الحديثين المرويين عن النبي ﷺ، المذكورين آنفاً، فقال في الحديث الأول: و(مرَّ) بمعنى (اجتاز)، ويعدى بـ (على)، و بـ (الباء)

..[٦٤].

وفي الحديث الآخر، قال: وفي رواية (بقبرين)، وزاد ابن ماجة (جديدين) ... إنَّ (مرَّ) أيضاً بمعنى: (اجتاز) ...[٦٥].

وأيده ابن حجر في ذكره هذا المعنى في كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري[٦٦].

ب- الحديث (يَكفُرنَ العشير ...)[٦٧]

نقل السيوطي في توجيه الفعل (يكفرن) في هذا الحديث، قول الكرماني، القائل: لم يُعَدِ (يكفرن) بالباء، كما عدى الكفر بالله، لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف، إذ المراد كفر إحسانه لا كفران ذاته، والمراد بكفر الإحسان تغطيته، أو جحده، ولو أحسنت إلى إحداهن[٦٨].

٣- حذف حرف النفي قبل الفعل:

الحديث (خُسِفَت الشمس فقام النبي ﷺ فزعاً ... فقام يصلي بأطول قيام وركوع وسجود ما رَأَيتَهُ يَفعَلُهُ قط)[٦٩]

ذكر السيوطي في توجيهه هذا الحديث، قول الكرماني في ان حرف النفي قبل الفعل (رأيته) محذوف، كما في قوله تعالى ﴿ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (يوسف: ٨٥)، بمعنى: أن أطول مقدر بعدم المساواة، أي: بما لم يساوِ قط قياماً رأيته يفعله، أو قط بمعنى: حسب، أي: فصلى في ذلك اليوم فحسب أطول قيام يفعله، أو أنه بمعنى: أبداً ...[٧٠].

وزاد الكرماني في شرحه لصحيح البخاري[٧١]، على هذا المعنى، بان (فصلى) من شروطها أنها لا تقع مع الماضي المنفي المقدر، لذلك وضع لفظة (ما) قبل (رأيته) ... ؛ لهذا احتمل هذا الحديث أكثر من وجه في إعرابه .

في حين اشترط الزمخشري[٧٢] في (قط) استعمالها النفي، فيقول: ما رأيته قط، وأنها لا تستعمل إلا في موضع النفي، وتابعه في تقدير المحذوف قبل الفعل (رأيته) العيني[٧٣] و القسطلاني[٧٤] في شرحيهما لصحيح البخاري، واحتجا له بالآية السابقة .

المبحث الثالث

التوسعات النحوية

يتضمن هذا المبحث المسائل المتعلقة بالتوسعات النحوية، وتعلقها بالمعنى، وضم من الموضوعات النحوية: المنصوبات، والتي تفرعت إلى الاستثناء والحال والتمييز، فضلاً عن اسلوب الإغراء، أما حروف الجر فقد وضعتها في مبحث آخر، وكان من الأحرى وضعها في هذا المبحث لأنه يعتمد في توجيهها إلى المعنى أيضاً، ويكون لها تعلق بما قبلها من ناحية المعنى، إما مسائل المنصوبات فقد بينتها كما يأتي:

١ – الاستثناء المفرغ:

الحديث (لا تُشَد الرحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد ...)[٧٥]

قال السيوطي[٧٦]: (((ثلاثة مساجد) استثناء مفرَّغ، والتقدير: لا تشد إلى موضع المسجد الحرام، بالجر على البدلية، ويجوز الرفع على الاستثناء، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، أي: المسجد الحرام)).

وذكر الكرماني أيضاً: بأنّ الاستثناء مفرغ، فإن قلت: فتقدير الكلام: لا تشد الرحال إلى موضع، فيلزم أن لا يجوز السفر إلى مكان غير المستثنى، حتى لا يجوز السفر لزيارة إبراهيم الخليل عليه السلام ونحوه؛ لأن المستثنى منه في المفرغ لا بد أن يقدر أعم العام .

قلت: والمراد بأعم العام: ما يناسب المستثنى، نوعاً ووضعاً، كما إذا قلت: ما زيداً إلاّ زيداً، وكان تقديره: ما رأيت رجلاً أو (واحداً) إلاّ زيداً، لا ما رأيت شيئاً أو حيواناً إلاّ زيداً، فهنا تقديره: لا تشد الرحال إلاّ إلى ثلاثة، قال أي: لا تشد إلى مسجد إلاّ إلى ثلاثة[٧٧] .

وخلاصة القول فيما ذكر: أنّ هذا من باب القصر، أي: كما قال: لا تشد الرحال إلاّ إلى هذه المساجد الثلاثة المعينة، ولا يجوز الذهاب إلى غيرها، مهما كانت قيمة المساجد الأخرى .

٢ – الحال (المعرف):

الحديث (أما أنَّ جبريل عليه السلام نزل فصلى إمام رسول الله ﷺ ...)[٧٨]

ذكر السيوطي في تفسير الحال إذا جاء معرفة في كلمة (إمام) المضافة، أنَّه لا إشكال في فتح همزة (أمام)، بل في كسرها ؛ إضافة (إمام) معرفة والوضع موضع الحال، فيوجب جعله نكرة بالتأويل و(إمام) من المعارف الواقعة أحوالاً كـ (أ١رسالها العراك)[٧٩].

وفي تعريف الحال وتنكيره، ذهب النحاة في ذلك إلى أكثر من مذهب، فقد ذكر سيبويه[٨٠]: أنَّ الحال تكون نكرة، فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضف .

وأما من تابعه في ذلك من البصريين ذكروا: أنَّ الحال إذا جاءت معرفة في كلام العرب فهي في تأويل النكرة؛ والسر في ذلك هو: أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته؛ و تلتبس الحال بالنعت، فإذا جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة، يصح أن يكون الاسم موصوفاً بهذه الحال، ظن السامع أنَّها نعت، لهذا التزم العرب في كلامهم: أنَّه إذا أتى في الكلام اسم معرفة، ثم جاءوا بوصف بعد هذه المعرفة، فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتاً جاءوا به معرفة، و أن أرادوا به حالاً جاءوا به نكرة[٨١].

وأما الكوفيون فقالوا: إذا كان الحال فيه معنى الشرط جاز أن يأتي به على صورة المعرفة نحو: (زيد الراكب أحسن منه الماشي)، و(الراكب) و (الماشي) حالان وصح تعريفهما لتأولهما الشرط، إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى، فإن لم يقدر الشرط لم يصح تعريفهما ؛ فلا تقول: (جاء زيد الراكب)، إذ لا يصح جاء زيد إن ركب[٨٢].

وذهب يونس والبغداديون: إلى أنَّه يجوز تعريف الحال نحو: (جاء زيد الراكب)، قياساً على الخبر وعلى ما سمع من ذلك من كلام العرب[٨٣].

وخلاصة القول:أن الحال لا يأتي إلاّ نكرة عند سيبويه والبصريين، فإذا جاء معرفاً فهو مؤول بالنكرة . أما الكوفيون فيجيزون مجي ء الحال معرفاً بشرط أن يكون فيه معنى الشرط. واما يونس والبغداديون فيجيزون مجيء الحال معرفاً أيضا، إذا قيس على الخبر وعلى ما سُمع من ذلك من كلام العرب . وإن رأي الكوفيين في هذه المسألة أوضح من الآراء الأخرى المذكورة، لهذا ذهب أغلب العلماء المعاصرين إلى هذا الرأي .

٣– نصب (ركعتين) على الحال:

الحديث (فُرِضَت الصلاة ركعتين ركعتين)[٨٤]

نقل السيوطي قول الكرماني في توجيه كلمة (ركعتين) الأولى، في الحديث النبوي المذكور آنفاً، فقال: ((قال الكرماني: فإن قلت: لِمَ انتصب (ركعتين) ؟، قلت: بالحالية، فإن قلت: ما حكم لفظ (ركعتين) الثاني ؟ قلت: هو تكرار اللفظ الأول))[٨٥]

وهما بالحقيقة عبارة عن كلمة واحدة نحو: (مَثنَى)، وكذلك كـ (المز) القائم مقام (الحلو والحامض) ؛ فأفرد في صلاة السفر وزِيدَ في صلاة الحضر[٨٦].

واشترط السيوطي في كتابه الهمع[٨٧] ان يكون دالاً على الترتيب، نحو: (دخلوا رجلاً رجلاً)، أي: مرتبين واحداً بعد وحدٍ، وعلمته الحساب باباً باباً، أي: مفصلاً أو مصنفاً .وفي نصب الاسم الثاني، ذهب النحاة فيه مذاهب مختلفة:

ذهب الفارسي: إلى أن الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني، وذهب ابن جني إلى أنه في موقع الصفة من الأول، وتقديره بابا ذا باب، حذف (ذا) وأُقيم الثاني مقامه .. وقيل هو صفة له بلا تقدير، لأن التفصيل لا يُفهِم بالأول وحده، وقال الزجاج الثاني تأكيد للأول، وقيل: هو أولى، لأن التكرار للتأكيد ثابت في كلامهم[٨٨].

ونظير ذلك قولهم (حلو حامض)، وكلاهما مرفوع على الخبرية، وإنما حصل الخبر بمجموعهما، فلما ناب مناب المفرد الذي هو (مز) أعرب بإعرابه.

ولو ذهب ذاهب إلى أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أي رجلاً فرجلاً وباباً فباباً، لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلف، بمعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلمته الحساب باباً بعد باب[٨٩].

٤ – زيادة (أل) في التمييز:

الحديث (إن امرأة كانت تهراق الدم ...)[٩٠]

ذكر السيوطي في توجيه كلمة (الدم)، في الحديث النبوي المذكور آنفاً، قول ابن مالك الذي قال فيه: هذا من زيادة (أل) في التمييز[٩١].

وقول ابن الحاجب في أماليه: أنَّه يجوز فيه الرفع على البدل من الضمير في (تهراق)، والنصب على التمييز، أو توهم التعدي بفعل مقدر[٩٢].

واختار السيوطي من هذا الرأي الأخير، فقال وهو الأوجه كأنَّه قيل: ما تهراق، قال: تهريق الدم، مثل: لبيك يريد: ضارع خصومه[٩٣].

هذا الشاهد ونحوه من الشواهد المشكلة في كتب النحو مع شواهد أخرى في القرآن الكريم والشعر العربي ؛ ذكرها النحاة وأوردوا فيها أوجهاً إعرابية كثيرة مختلفة، اختار منها السيوطي ما ذكرناه آنفاً.

في حين ذكر السيوطي في كتاب له آخر وهو (الهمع): أنَّ الحديث تضمن مجيء التمييز (الدم) وفي رواية أخرى (الدماء)، معرفاً بـ (أل)، والأمثل أن يكون نكرة، فزاد هنا (أل)، والأصل (تهراق دماؤها)، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوباً على التمييز، فَجُعِلَت (أل) هنا

زائدة، لأن النحاة البصريين قرروا أنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة[٩٤].

وقال سيبويه في مثل هذا إنَّهُ ((لا يعمل إلاّ في نكرة كما إنَّهُ لا يكون إلاّ نكرة))[٩٥].

بينما جوز الكوفيون وابن الطراوة أن يكون التمييز معرفة[٩٦]، واستشهدوا بقول الشاعر[٩٧]:

رأيتُكَ لما أن عَرفتَ وجُوهنا صَدَرتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

وقول الآخر[٩٨]:

على مَ مُلئت الرعب والحرب لم تقد لظاها و لم تستعر البيض الشَّمرُ

ولكن ابن مالك اشترط في هذين البيتين أن يحكم بزيادة الألف واللام، وبقاء التنكير، فأراد في الأول طبت نفساً، وفي الثاني مُلِئتَ رعباً ؛ كما زيدت في رواية البغداديين انَّهُ من العرب من يقول: قبضتُ الأحد عشر درهماً[٩٩].

وقد يرد مميز الجملة مضاف إلى معرفة ؛ تقول العرب: غُبِنَ فلان رأيَهُ، ووُجِعَ بطنَهُ، وهذه فيها توجيهات متعددة عند النحاة:

الأول: أن تجعل الإضافة فيه معنوية الانفصال ويحكم بتنكير المضاف، كما فُعِلَ بقولهم: كم ناقة و فصيلها لك، فقُدِرَ: كم ناقة وفصيلاتها ...

التوجيه الثاني: أن يُنصَب رأيَه، و ما كان مثله مفعولاً به بالفعل الذي قبله مضمناً معنى فعل متعدٍ كأنَّهُ قيل: شكا بطنه ورأسه ؛ وبهذا قال بعضهم: في (سفه نفسه)، أنَّ معناه: اهلك نفسه.

التوجيه الثالث: أن تنصب رأيه و ما كان مثله بإسقاط حرف الجر، كأنَّهُ قيل: غُبِنَ في رأيِهِ، ووُجِعَ في بطنِهِ، وأُلِمَ في رأسِهِ، ثم أُسقِطَ حرف الجر فتعدى الفعل فنصب .

التوجيه الرابع: أن ينصب رأيه وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به، وحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي، كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية، في قولهم: هو حسن وجهه والوجه، وغُبِنَ رأيه والرأي، ووُجِعَ بطنه والبطن .

إلاّ أنَ النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ في الأفعال مطرد في الصفات ؛ و إنما كان الأمر كذلك لوجهين:

الأول: إنَّ الصفة اللازمة تساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالإضافة بعد رفعها ضميراً، والجر أخو النصب وشريكه في الفضلية، فجاز ان يساويها في استبدال النصب الجر، والفعل بخلاف ذلك[١٠٠].

الآخر: إنّ المنصوب على التشبيه بالمفعول به لو حكم باطراده في الفعل اللازم، كما حكم في اطراده في الصفة اللازمة، لم يتميز لازم الأفعال من متعديها، بل كان اللازم يظن متعدياً، ولا يعرف مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصور الاطراد على الصفات شاذ في الأفعال؛

فان في ذلك إشعاراً مبيناً الفرق بين المتعدي واللازم ؛ ومما شذ وروده في الفعل ما في هذا الحديث من قول راويه (إن امرأة كانت تهراق الدم)، أراد تهراق دماؤها، وأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب (الدم) على التشبيه بالفعل أو على التمييز وإلغاء الألف واللام ؛ ويجوز ان يكون تهريق ثم فتح الراء وقلب الياء ألفاً، لأنه فعل ما لم يُسَم فاعله على لغة طيء[١٠١]، كما قال شاعرهم[١٠٢]:

تستوقد النَّبلَ بالحضيض و نَصـ ـطاد نفوساً بُنَت على الكرم

وقول الآخر [١٠٣]:

أ في كلِّ عام مأتم تبعثونه على محمر ثوَّبتموه وما رضا

أراد في الأول بُنِيَت، وفي الثاني رضي، إلاّ أنّ المشهور من لغة طيء أن يفعل هذا بلام الفعل لا بعينه، وحرف العلة في (تهراق) عين، فمعاملته معاملة اللام على غير المعهود .

ومن المنصوب على التشبيه بالمفعول به قوله تعالى ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص ٥٨)، ويحتمل أن يكون تمييز على تقدير الانفصال والتنكير، ويحتمل أن يكون منصوباً على إسقاط حرف الجر، ويحتمل أن يكون الأصل بطرت مدة معيشتها، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية[١٠٤].

وخلاصة القول: أن التمييز لا يكون إلاّ نكرة عند البصريين، فإذا جاء مقترناً بـ (أل) فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ إذا جاء معرفاً بالإضافة فهو منصوب على إسقاط الحرف الجار .

أما الكوفيون فيجيزون مجيئه معرفاً بـ(ال) والإضافة مستدلين بما ثبت من أقوال العرب. و أما ابن مالك والسيوطي فيجيزان اقتران التمييز بـ (أل) الزائدة ؛ فيكون تعريفه لديهما شكلاً لا حقيقة .

٥- النصب على الإغراء:

الحديث (فنادى أَنِ الصلاة جامعة ...)[١٠٥]

قال السيوطي[١٠٦]: ((بنصب (الصلاة) على الإغراء و(جامعة) على الحال، أي: احضروا الصلاة في في حال كونها جامعة، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ...)) .

وذكر المظهري: أنَّ (الصلاة) مبتدأ، و(جامعة) خبر، يعني: الصلاة تجمع الناس في المسجد، ويجوز أن يكون التقدير: ذات جماعة، أي: تصلي جماعة لا منفرداً كسنن الرواتب، فالإسناد مجازي ك (طريق سائر)، و(نهر جارٍ)[١٠٧]

المبحث الرابع
الحروف ومعانيها

تعد معاني الحروف من موضوعات التوسعات النحوية، لكن هذه المعاني مختصة بحروف الجر أكثر من حروف المعاني الأخرى، لأنه يكون لها تعلق بما قبلها، من ناحية المعنى، وبذلك يكون لها تأثير في الجمل الداخلة فيها، لهذا فصلتها عن الموضوع السابق، الذي تضمن التوسعات النحوية في المنصوبات فقط، وقد ذكر السيوطي في شرحه مجموعة من هذه الحروف، وما تؤديه من معانٍ مختلفة، وفيما يأتي قسم منها:

١ – مِن:

الحديث (ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار)[١٠٨]

الحديث (ليس من البر الصيام في السفر ...)[١٠٩]

نقل السيوطي في الحديث الأول قول الزركشي: بأنّ (((من) الأولى لابتداء الغاية والثانية للبيان))[١١٠].

وفي الحديث الثاني قال السيوطي: ((وقيل: للتبعيض، وليس بشيء، وقال الزركشي: (من) زائدة للتأكيد ...))[١١١].

وردَّ بدر الدين الدماميني على الزركشي في تعقباته عليه، فقال: ((هذا عجيب أجاز ما المانع منه قائم ومنع حالاً لا مانع منه، وذلك أنَّ من شرط زيادة (من) أن يكون مجرورها نكرة، وهي في الحديث معرفة، وهذا المذهب المعول عليه هو مذهب البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين .

وأما كونها للتبعيض فلا يظهر لمنعه وجه، إذ المعنى: إن الصوم في السفر ليس معدوداً من أنواع البر))[١١٢].

واشترط سيبويه وجمهور البصريين[١١٣] في (من) أن يكون ما قبلها غير موجب، ويكون مجرورها نكرة، كما اشترط فيها بعض الكوفيين الشرط الأخير وحده .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا: أن النحويين لم يتفقوا على دلالة (من) على الغايتين: الزمانية والمكانية لاتفاقهم على المكانية منهما فقط دون الزمانية ؛ ولهذا قال المرادي[١١٤] في أول ذكره لمعاني (من): (من): ((الأول ابتداء الغاية في المكان اتفاقاً ، نحو: قوله تعالى ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ (الإسراء:١)))، وقال ابن هشام[١١٥]: ((ابتداء الغاية هو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجع إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ و ﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ ﴾ (النمل٣٠)، وقال الكوفيون و الأخفش والمبرد: وفي الزمان أيضاً بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (التوبة: ١٠٨) ... وقال النابغة:

تُخُيرِّنَ من أزمان يوم حليمة إلى اليوم، وقد جُرِّبنَّ كل التجاربِ

وقيل التقدير: من مضي أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم .

ورده السهيلي بأنّه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان)) .

٢- في:

الحديث (تعذب في هرة ...)[١١٦]

نقل السيوطي[١١٧] في توجيه كلمة (في) في هذا الحديث، قول ابن مالك، الذي قال فيه: ((قال ابن مالك: (في) هنا للسببية وهو ما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن الكريم والحديث والشعر العربي ...)) .

وأضاف ابن مالك في كتابه التوضيح[١١٨]أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، تبين هذا المعنى، فقال: ((... فمن الوارد من القرآن العظيم قوله تعالى﴿ لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (الأنفال:٩٨) ...ومن الحديث الوارد (عُذِّبت امرأة في هرة...) و (إنَّهُما يعذبان وما يعذبان في كبير...)[١١٩]، ومن الشعر القديم الوارد، قول جميل:-[١٢٠]

فليت رجالاً فيك قد نَذروا دمي وهمُّوا بقتلي يا بثينُ لقوني ...)) .

٣- الباء:

الحديث: (اللَّهم إنّي أَستَخيرُكَ بِعِلمِكَ وأَستَقدِرُكَ بِقُدرَتِكَ ...)[١٢١]

نقل السيوطي[١٢٢] في توجيه الباء في هذا الحديث، قول الكرماني، فقال: ((قال الكرماني: الباء في (بعلمك) و(بقدرتك) يحتمل أن يكون للاستعانة كما في قوله تعالى ﴿ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ (القصص:١٧)، أي: بحق علمك وقدرتك ...)) .

وقال الطيبي[١٢٣]: ((الباء فيها يحتمل أن يكون للاستعانة كما في قوله تعالى ﴿ بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ (هود:٤١) ؛ أي: أطلب خبرك مستعيناً بعلمك فإني لا أعلم فيما خبرتني، واطلب منك

القدرة، فإني لا حول ولا قوة إلاّ بك)) .

٤ –الواو:

الحديث: (اللَّهم حوالينا ولا علينا ...)[١٢٤]

نقل السيوطي[١٢٥] في توجيه معنى الواو في هذا الحديث قول الطيبي، فقال: ((قال الطيبي: في إدخال (الواو) هنا معنى لطيف، وذلك أَنّه لو استعملها كان مستسقياً للآكام و ما معها فقط، ودخولها يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه ولكن وقاية من أذى المطر فليست الواو محصلة للعطف ولكنها للتعليل، وكقولهم (تجوع الحرة و لا تأكل بثديها)، فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه، ولكن لكونه مانعاً عن الرضاع باجرة ؛ إذ كانوا يكرهون ذلك ...)) .

وقال الحافظ[١٢٦]: ((بفتح اللام، وفيه حذف تقديره: اجعل أو أمطر، والمراد به: صرف المطر عن الأبنية والدور، ولا علينا بيان للمراد بقوله (حوالينا))) .

٥– الواو بمعنى أو:

الحديث (... مُرَّ عليه بجنازة فقال مستريح و مستراح منه)[١٢٧]

قال السيوطي[١٢٨]: (((الواو) هنا بمعنى (أو)، وهي للتقسيم)) .

وقال السندي[١٢٩]: ((والمعنى هذا الميت أوكل ميت إما مستريح أو مستراح منه أو بمعناها، على أن هذا الكلام بيان لمقدر يقتضيه الكلام)) .

٦– اللام بمعنى على:

الحديث (مَن قال حين يَسمَعُ النداء ... إلاّ حَلَّت له شفاعتي)[١٣٠]

ذكر السيوطي: أنّ (اللام) بمعنى (على)، ويؤيده في ذلك رواية مسلم وهي (حلت عليه) ...[١٣١].

ويؤكد هذا المعنى ابن حجر[١٣٢] في كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري بقوله:((حلت له أي استحقت ووجبت أو نزلت عليه يقال حل يحل بالضم إذا نزل واللام بمعنى على ويؤيده رواية مسلم حلت عليه ووقع في الطحاوي من حديث ابن مسعود وجبت له ولا يجوز أن يكون حلت من الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة)) .

وذهب إلى هذا المعنى الكثير من شراح هذا الحديث منهم العيني[١٣٣] وصاحب كتاب عون المعبود[١٣٤] والسندي في حاشيته[١٣٥].

ولكن النحاة والمفسرين ذكروا بأن (اللام) تأتي للخير غالباً، و(على) تأتي للشر ؛ و أحياناً تأتي (اللام) بمعنى (على) للخير كما ورد في الحديث النبوي المذكور آنفاً ؛ وقد نبه الدكتور مصطفى جواد[١٣٦] على أن (على) في الغالب تأتي في سياقات الشر، بقوله

((إن العرب جعلت أكثر استعمال (على) في لغتها للشر والأذى، وجعلت أكثر استعمال (اللام)

للخير والمنفعة)) .

والصحيح في ذلك على الغالب لا على المطرد، والحديث المذكور أكبر دليل على ذلك، فضلاً عن هذا أن بعض آيات التنزيل تدل على أن (على) تأتي للخير و (اللام) تأتي للشر ؛ نحو: قوله تعالى ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النحل:١١٧)، وقوله تعالى أيضاً ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾ (مريم:٤٧) هذا في استعمال على للخير، وقوله تعالى في هذا المعنى أيضاً: ﴿سَلاَمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (الرعد: ٢٤).

مصادر البحث ومراجعه

١- القرآن الكريم

٢- الإعراب والبناء في الحديث النبوي، دراسة وصفية في إطار(رياض الصالحين)، د.رحاب جاسم عيسى العطيوي، ط١، الموصل، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣- بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، مع الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام احمد، لأحمد عبد الرحمن البنا، تصوير دار الحديث، القاهرة.

٤- تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه(مصابيح الجامع الصحيح) على الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح)، في القضايا النحوية والصرفية واللغوية، توجيه وعرض:د.علي سلطان الحكمي، ط١ دار البخاري للتوزيع والنشر المدينة المنورة -بريدة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م .

٥- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق:طه محسن، الموصل ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م

٦- جهود الكرماني اللغوية والنحوية في شرح صحيح البخاري، سهيلة طه محمود البياتي، جامعة الموصل- كلية الآداب، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، اطروحة دكتوراه على الآلة الكاتبة.

٧- حاشية السندي على النسائي، نور الدين عبد الهادي أبو الحسن السندي، تحقيق:عبد الفتاح ابو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب ط٢-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

٨- الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجّال، أضواء السلف.

٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع، احمد الشنقيطي، القاهرة١٣٢٨هـ.

١٠- ديوان جميل (شاعر الحب العذري)، تحقيق:حسين نصار، الطبعة الثالثة.

١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٢- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، ت(٦٧٢هـ)، تحقيق:د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر

١٣- شرح السيوطي لسنن النسائي، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق:عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب ط٢-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

١٤- شرح صحيح مسلم، المسمى(الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي.

١٥- شرح العيني، المسمى(عمدة القاري شرح صحيح البخاري)، المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.

١٦- شرح القسطلاني المسمى(إرشاد الساري شرح صحيح البخاري)، شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، ط٧، المطبعة الأميرية ببولاق، نسخة مصورة لطبعة بولاق، مصر١٣٢٣هـ .

١٧- شرح قطر الندى، أبو محمد ابن هشام الأنصاري، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
١٨- شرح الكرماني، المسمى(الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري)، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني، ت(٧٨٦ هـ)، ط٢، المطبعة البهية، مصر١٣٥٨ هـ- ١٩٣٩ م .
١٩- شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش ت(٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت مكتبة المتنبي، د.ت.
٢٠- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين ابن مالك الأندلسي، تحقيق:د.طه محسن، الجمهورية العراقية-وزارة الأوقاف -إحياء التراث الإسلامي.
٢١- صحيح البخاري، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ.
٢٢- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، لجلال الدين السيوطي، حققه وقدم له د.سلمان القضاة، دار الجيل -بيروت١٤١٤هـ-١٩٩٤م .
٢٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، احمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩هـ .
٢٤- كتاب سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح:عبد السلام هارون، بيروت ١٣٨٦ هـ . ١٩٦٦م .
٢٥- المباحث اللغوية في العراق، د.مصطفى جواد، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٥م.
٢٦- معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٢٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف بن هشام، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
٢٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق بن موسى الشاطبي، ت(٧٩٠هـ)، تحقيق:د.محمد إبراهيم البنا و د.عبد المجيد قطامش وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م .
٢٩-نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق:د.محمد إبراهيم البنا، القاهرة، د.ت.
٣٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابو السعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق:طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية-بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
٣١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي، تحقيق:احمد سمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت

(١) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٦٢/٥.

(٢) المصدر نفسه: ٦٢/٥

(٣) عقود الزبرجد: ٣٤٧/٢

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٤٥/٤

(٨) المصدر نفسه: ٤٥/٤.

(٩) شرح العيني لصحيح البخاري:١١٣/٨

(١٠) شواهد التوضيح: ١٤٣.

(١١) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود: ٨٨/٣

(١٢) شرح السيوطي لسنن النسائي:١٨٤/٥

(١٣) المصدر نفسه: ١٨٤/٥

(١٤)المصدر نفسه .

(١٥) عقود الزبرجد: ٢٢٥/٣.

(١٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١٠/١-٢١١

(١٧) ينظر: شرح قطر الندى: ١٦٦

(١٨) شرح السيوطي لسنن النسائي:١٩٧/٢

(١٩) المصدر نفسه: ١٩٧/٢

(٢٠) الكتاب: ١٦٥/١، وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي:١٠٠/٢-١٠٢

(٢١) همع الهوامع: ١٦/٢

(٢٢) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢٥٦/٨

(٢٣) المصدر نفسه .

(٢٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري:٣٨٣/١٠

(٢٥) شواهد التوضيح: ٢٠٥

(٢٦) الكتاب: ١٣٤/١، شرح التسهيل لابن مالك: ١٣/٢

(٢٧) شرح التسهيل لابن مالك: ١٣/٢

(٢٨) المصدر نفسه: ١٣٢/١

(٢٩) قائله الفرزدق.ينظر: الكتاب: ٢٨٢/١، الدرر: ١١٤/١

(٣٠) قائله عدي بن زيد .ينظر: الدرر: ١١٤/١

(٣١)البيت من غير نسبة ينظر : شرح التسهيل لابن مالك: ١٣٢/١

(٣٢) ينظر: الكتاب ٢٨٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك:١٣٢/١

(٣٣) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢٠٨/١

(٣٤) المصدر نفسه:٢٠٨/١

(٣٥) ينظر : شواهد التوضيح: ١٩٨

(٣٦) قائله مجهول . ينظر: همع الهوامع ٣٨٣/١، ومعجم شواهد العربية: ٣٠/١

(٣٧) قائله مجهول . ينظر: معجم شواهد العربية: ٤٢٥/١

(٣٨) شرح العيني على صحيح البخاري: ٢٢٧/٢١

(٣٩) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢٦٠/٣

(٤٠) المصدر نفسه: ٢٦٠/٣

(٤١) همع الهوامع: ١٣٤/١

(٤٢) ٣٠٩/٤٤، وينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ١٥٤

(٤٣) شرح السيوطي لسنن النسائي:٢٤٠/١

(٤٤) المصدر نفسه: ٢٤٠/١

(٤٥) شواهد التوضيح:٢٤٧

(٤٦) عقود الزبرجد: ٢١٣/١

(٤٧) المصدر نفسه .

(٤٨) حاشية السندي على سنن النسائي: ٢٤٠/١

(٤٩) شرح صحيح مسلم للسيوطي: ٢٨٠/٢

(٥٠) عقود الزبرجد: ٢١٣/١

(٥١) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢٦٩/١

(٥٢) المصدر نفسه .

(٥٣) المصدر نفسه .

(٥٤) النهاية في غريب الحديث: ٣١٩/٥

(٥٥) عقود الزبرجد: ١٣/٢

(٥٦) المصدر نفسه .

(٥٧) شرح السيوطي لسنن النسائي: ١١/٢

(٥٨) المصدر نفسه .

(٥٩) المصدر نفسه .

(٦٠) المصدر نفسه .

(٦١) ينظر:شرح ابن عقيل ١٤٥/٢-١٤٩

(٦٢) شرح السيوطي لسنن النسائي: ١٦٠/٨

(٦٣) المصدر نفسه: ٢٨/١

(٦٤) المصدر نفسه: ١٦٠/٨

(٦٥) المصدر نفسه: ٢٨/١

(٦٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٧٤/١

(٦٧) شرح السيوطي لسنن النسائي:١٥٣/٣

(٦٨) المصدر نفسه .

(٦٩) المصدر نفسه: ١٥٤/٣

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) شرح الكرماني: ١٤٤/٦، وينظر: جهود الكرماني اللغوية والنحوية في شرحه: ١٦٨

(٧٢) شرح المفصل: ٢٠٧/٤

(٧٣) شرح العيني لصحيح البخاري: ٨٨/٧

(٧٤) شرح القسطلاني لصحيح البخاري: ٢٨٦/٢

(٧٥) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٣٧/٢

(٧٦) المصدر نفسه: ٣٧/٢

(٧٧) عقود الزبرجد: ٥١٩/٢

(٧٨) شرح السيوطي لسنن النسائي:٢٤٧/١

(٧٩) المصدر نفسه .

(٨٠) الكتاب: ٣٧٧/١

(٨١) ينظر: شرح ابن عقيل:٢٥٠/٢-٢٥١، همع الهوامع:٢٣٠/٢

(٨٢) ينظر: المصدران السابقان .

(٨٣) ينظر: المصدران السابقان .

(٨٤) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢٢٦/١

(٨٥) المصدر نفسه: ٢٢٦/١

(٨٦) ينظر: شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢٢٦/١، وعقود الزبرجد: ١٨٥/٣

(٨٧) ينظر: همع الهوامع: ٢٤٦/٢

(٨٨) ينظر: المصدر نفسه .

(٨٩) ينظر: المصدر نفسه .

(٩٠) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢٠٨/١

(٩١) المصدر نفسه .

(٩٢) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢٠٨/١، و عقود الزبرجد: ٢٧٥/٣

(٩٣) المصدران السابقان .

(٩٤) همع الهوامع: ٢٦٩/٢

(٩٥) الكتاب: ١٠٣/١

(٩٦) همع الهوامع: ٢٦٩/٢

(٩٧) قائله راشد بن شهاب اليشكري، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، وهمع الهوامع: ٢٦٩/٢

(٩٨) قائله مجهول .ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣٨٥/٢

(٩٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣٨٥/٢، والمقاصد الشافية في خلاصة الكافية للشاطبي:٥٢٦/٣

(١٠٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٦/٢، والمقاصد الشافية في خلاصة الكافية للشاطبي:٥٢٧/٣

(١٠١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣٨٧/٢

(١٠٢) البيت نسب لرجل من بلقين، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٧/٢

(١٠٣) البيت نسب إلى زيد الخيل كما نسب إلى كعب بن زهير، شرح التسهيل لابن مالك:٣٨٧/٢

(١٠٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣٨٨/٢

(١٠٥) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢/٢

(١٠٦) المصدر نفسه .

(١٠٧) عقود الزبرجد:٢٢٧/٣

(١٠٨) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢١٢/٨

(١٠٩) المصدر نفسه: ٢١٤/٤

(١١٠) المصدر نفسه: ٢١٢/٨

(١١١) المصدر نفسه: ٢١٤/٤

(١١٢) تعقبات الدماميني على الزركشي: ١١٣

(١١٣) ينظر: الكتاب ٣٧٠/٢، و الجنى الداني: ٣٢١

(١١٤) الجنى الداني: ٣١٤

(١١٥) مغني اللبيب: ٣٠٨/١ -٣٠٩، وينظر :نتائج الفكر في النحو: ١٥٦، و الإعراب والبناء في الحديث النبوي الشريف: ٤٢٩-٤٣٠

(١١٦) شرح السيوطي لسنن النسائي: ١٤٦/٣

(١١٧) المصدر نفسه .

(١١٨) شواهد التوضيح: ١٢٢

(١١٩) صحيح البخاري:١١٤/٢، ٥/٨

(١٢٠) ديوانه: ٢١

(١٢١) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٨١/٦

(١٢٢) المصدر نفسه .

(١٢٣) عقود الزبرجد: ٢٦٣/١

(١٢٤) شرح السيوطي لسنن النسائي: ١٦٤/٣

(١٢٥) المصدر نفسه .

(١٢٦) بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني:٢٣٨/٦، و الحديث النبوي في النحو العربي:١٥٢

(١٢٧) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٤٩/٤

(١٢٨) المصدر نفسه .

(١٢٩) حاشية السندي على سنن النسائي: ٤/ ٤٨-٤٩

(١٣٠) شرح السيوطي لسنن النسائي: ٢٨/٢

(١٣١)المصدر نفسه .

(١٣٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري:٩٥/٢

(١٣٣) شرح العيني على صحيح البخاري:١٣٥/٥

(١٣٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود: ١٥٩/٢

(١٣٥) حاشية السندي على سنن النسائي: ٢٦/٢

(١٣٦) المباحث اللغوية في العراق: ٩٨